

ديسمبر

2017



الحضارة توصل
Civilization In Dialogue

مجلس العلاقات الدولية - فلسطين
Council on International Relations - Palestine

ورقة سياسية رقم (3)

التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وأثره على القضية الفلسطينية



تصدر عن مجلس
العلاقات الدولية -
فلسطين

جوال: 0595780780
بريد الكتروني:

cir.g.pal@gmail.com

العنوان: غزة - شارع النصر -
مفترق الثورة - عمارة الصفا -
ط3



المُلخَص

خلال سبعة عقود من الزمن؛ تمكنت إسرائيل من التغلغل في أغلب دول القارة السمراء وحققت إنجازات ونجاحات كبيرة فيها، حيث استطاعت اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي كمرجع تطل عليه المنطقة العربية، وبالتالي استطاعت محاصرة الأمن القومي للجناح الإفريقي من الوطن العربي وضربت المصالح العربية في البلدان الإفريقية، كما أسهمت في إشعال الخلافات بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، وتقسيم السودان.

وتحاول هذا الدراسة الإحاطة بالتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا من حيث فهم مكانة إفريقيا في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، واستعراض التطور التاريخي للعلاقات بين الطرفين الإسرائيلي والإفريقي، والتعرف على أدوات وأهداف التغلغل الإسرائيلي ورصد إنجازاته، واستعراض آثاره السلبية على القضية الفلسطينية، وأخيراً البحث في آليات محاصرته وتقويضه.

وتوصلت الدراسة إلى أن التواجد الإسرائيلي في إفريقيا يسير بخطى واثقة نحو تحقيق أكبر قدر من الإنجازات على نحو ما ذكرنا في المتن، هذا في ظل تراجع الدور العربي الرسمي وغير الرسمي في إفريقيا، ومن هناك يمكن اعتبار أن التواجد الإسرائيلي في إفريقيا ذاهب نحو التوسع والتمدد، وبالتالي؛ يكون على العرب العمل الجاد والدؤوب لمحاصرة هذا التواجد، وعليه؛ تقدّم الدراسة جملة من الاقتراحات في هذا السياق، منها: الاتفاق على خطة عربية واضحة المعالم والأركان من أجل التصدي للتمدد الإسرائيلي في إفريقيا، بحيث تحمل طابع الإلزام عربياً على ألا تتجاوزها أي دولة عربية، وتفعيل مبدأ العقوبات على الدول العربية في حال لم تلتزم بهذه الخطة. وتعزيز العلاقات الدبلوماسية العربية مع الأنظمة الإفريقية، والتأكد من تحسن العلاقات بين الطرفين. وتفعيل الوجود الدبلوماسي الفلسطيني في دول إفريقيا، والعمل الجاد لمجابهة الوجود الإسرائيلي هناك.

أقرت جامعة الدول العربية وبناء على طلب من دولة فلسطين في اجتماع مجلسها غير العادي (11 يونيو 2017م) خطة تحريكٍ عربيةٍ لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية على حساب دولة فلسطين. وتشمل الخطة على دعوة الدول الأعضاء لاستمرار أو وضع بند دعم القضية الفلسطينية والتصدي للمحاولات الإسرائيلية للاتفاق عليها ضمن أجندة أي تعاون أو حوار سياسي ثقافي بين الدول العربية والدول الإفريقية على مختلف المستويات.

ومن المؤسف أنّ جامعة الدول العربية أفاقت مؤخراً من سباتها العميق بعدما تمكّنت إسرائيل من نسج علاقات مع 46 دولةً إفريقيةً، واستطاعت محاصرة الأمن القومي العربي، وأسهمت في تقسيم السودان، وساعدت في تقليص كميات المياه الواصلة من منبع النيل إلى مصر.

ولا تتفك القيادة الإسرائيلية عن التأكيد على محورية إفريقيا وأهميتها بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، وهذا بالطبع نابع من عدة اعتبارات تتعلق ب؛ انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في كثير من مناطق إفريقيا، التغلغل الإيراني المتزايد في إفريقيا، الأهمية الاقتصادية والتجارية، أهمية إفريقيا الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، والتكاليف الدولي الجديد على استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية.

وتحاول هذا الدراسة الإحاطة بالتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والتعرف على أدواته ورصد إنجازاته، وقياس آثاره السلبية على القضية الفلسطينية، وأخيراً البحث في آليات محاصرته وتقويضه.. وعليه؛ تأتي هذه الدراسة في العناوين التالية:

- إفريقيا في التفكير الاستراتيجي لإسرائيل
- تطور الوجود الإسرائيلي في إفريقيا.
- جغرافيا الوجود الإسرائيلي في دول الجوار.
- دوافع وأدوات الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا.
- أثر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا على القضية الفلسطينية.
- سيناريوها/مستقبل الوجود الإسرائيلي في إفريقيا.
- السبيل إلى محاصرة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا.

إفريقيا في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي:

تحاول إسرائيل بشتى الوسائل والسبل التغلغل في إفريقيا لوقف ومحاصرة المد العربي والإسلامي إلى إفريقيا. حيث جاء التغلغل الإسرائيلي في قارة إفريقيا انعكاساً طبيعياً لعدم قدرة الأنظمة العربية على مواجهة النشاط الإسرائيلي بخطط مدروسة وبتنسيق مُركّز في جميع المجالات وخاصة الأمنية والاقتصادية والعسكرية، بالتزامن مع عدم قدرة الدول الإفريقية على فهم المخططات الأمريكية والإسرائيلية الحقيقية التي يقومون بها من ناحية، وحاجة تلك الدول للمساعدات الإسرائيلية في كل المجالات.

وتعتبر قارة إفريقيا واحدةً من أقدم قارات المعمورة، وهي الثانية من حيث عدد السكان والمساحة إذ تتجاوز مساحتها ثلاثين مليون كيلومتر مربع، أي تحتل حوالي 23% من مساحة العالم، وتمتلك دولها الـ54 خصائص مشتركة، لكنها تختلف في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية. وتعد الجزائر كبرى دول القارة بمساحة 2.38 مليون كيلومترا مربعا، تليها السودان بـ 1.86 مليون كيلومترا مربعا. وفيها نحو 1.2 مليار نسمة، يتحدثون أكثر من 2000 لغة أصلية أو محلية.

ويقوم اقتصاد القارة الإفريقية على الزراعة والتجارة والصناعة، والسياحة وموارد بشرية هائلة، لكنه يتسم بالضعف الشديد لعدم قدرته على استغلال موارده بشكل جيد، ومعاناة جزء كبير من سكانها من الفقر أكثر من سكان أي قارة أخرى، واضطرت الكثير من بلدانها لتصدير مواد خام أو سلع أولية للحصول على النقد الأجنبي.

تطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية

ثمة من ينظر إلى تطور العلاقات الإفريقية الإسرائيلية وفق خمس مراحل زمنية.

المرحلة الأولى بين عامي 1948-1957م.

يعود تصاعد العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية لعام 1956م، بعد أن اتخذ المشاركون في مؤتمر باندونغ باندونيسيا عام 1955م قراراً بإقصاء إسرائيل من أعمال ذلك المؤتمر الذي أسس لحركة دول عدم الانحياز، فالتجتهت إسرائيل لإقامة علاقات صداقة مع دول العالم الثالث ومنها الدول الإفريقية؛ حيث شهدت العلاقات الإسرائيلية بالدول الإفريقية، ولاسيما غير العربية منها، تحولات فارقة خلال الخمسين عاماً الماضية. ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة البحث عن شرعية الوجود وتأمين الكيان الجديد، حيث أدركت إسرائيل في تلك الفترة أهمية وقوف تلك الدول بجانبها واعتبرت أن كل دولة إفريقية تساوي صوتاً في الأمم المتحدة بغض النظر عن حالة الفقر والتخلف التي تعيشها تلك الدول.

المرحلة الثانية 1957-1973 سياسات التغلغل

يمكن التأريخ لبدء الانطلاقة الإسرائيلية الفعلية في إفريقيا بعام 1957 حيث كانت إسرائيل أول دولة أجنبية تفتح سفارة لها في أكرا بعد أقل من شهر واحد من حصول غانا على استقلالها في مارس سنة 1957م. وفي سنة 1960، كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع 33 دولة إفريقية وهو ما يسمى بالعصر الذهبي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا. وبحلول عام 1966 كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء باستثناء كل من الصومال وموريتانيا. وكانت إفريقيا في تلك الفترة بمثابة ساحة للتنافس العربي الإسرائيلي.

المرحلة الثالثة 1973-1982 أعوام المقاطعة

بعد حرب أكتوبر 1973م؛ قامت الدول الإفريقية بتجميد وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (وبقيت العلاقات التجارية قائمة)، وذلك حينما اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماعها، الذي عُقد في نوفمبر 1973، قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة إسرائيل، وطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وبالفعل؛ استجابت تلك الدول الإفريقية لهذا القرار، باستثناء جنوب إفريقيا التي تُعتبر اليوم صديق مهم للقضية الفلسطينية.

تقلّصت عدد الدول التي تقيم علاقات مع إسرائيل إلى 5 دول فقط، ولم يكن خافياً أنّ الدول الإفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قد فعلت ذلك تأييداً للموقف العربي على اعتبار أنّ مصر دولة إفريقية تسعى إلى استعادة أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي، وطمعاً في الحصول على المساعدات العربية ولا سيما من الدول النفطية التي استخدمت سلاح النفط في حرب 1973م.

لكن هذه العلاقات ما لبثت أن عادت تدريجياً في عامي 1980-1981م، نتيجة توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ وتورط أنظمة عربية في نزاعات بين الدول الإفريقية؛ وتدهور الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا.

المرحلة الرابعة 1982 - 1991 العودة الثانية

شعرت إسرائيل بعزلة إفريقية كبيرة بعد حرب أكتوبر 1973، لكنها قامت بتدعيم وتكثيف اتصالاتها الإفريقية في المجالات كافة دون اشتراط وجود علاقات دبلوماسية تمكّنت في عام 1982 من استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دولة زائير، وهي الدولة الإفريقية الوحيدة التي أعادت علاقاتها بإسرائيل، في حين حافظت بقية الدول على علاقات غير رسمية وثيقة مع إسرائيل لم تنهج المسلك الزائيري نفسه، وهذا عائد للتصرفات الإسرائيلية بحق العرب، حيث شهدت تلك المرحلة اجتياح بيروت واحتلال جنوب لبنان عام 1982م.

المرحلة الخامسة 1991 - حتى الآن

في مطلع تسعينات القرن الماضي جرت استعادة للعلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى، بل شهدت العلاقة بين الطرفين طفرة دبلوماسية يمكن تسميتها بتغلغل إسرائيلي في إفريقيا أو انفتاح إفريقي على إسرائيل. وفي عام 1992 وحده قامت 8 دول إفريقية بإعادة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وفي نهاية سنة 1993 كانت 7 دول إفريقية أخرى قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، لكن؛ في العام التالي تبعتها 10 دول أخرى. ووفقاً لمصادر إسرائيلية فإن عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية أو أسستها مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 وحتى نهاية عقد التسعينات وصل إلى 48 دولة، وهو ما يتجاوز العدد الذي تحقق في فترة الستينيات.

والمثير للاستغراب أن دولاً إفريقية جديدة قد أضيفت إلى قائمة المطبعين مع إسرائيل رغم أنه لم يكن لها أي علاقات مع إسرائيل من قبل، مثل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وساوتومي وبرنسيب وزيمبابوي ونامبيا وإريتريا وموريتانيا. ومن المعلوم بالضرورة أن إسرائيل تمكّنت في تلك الفترة من نسج علاقات دبلوماسية مع الصين والهند، وهو ما أعطاها وهجاً كبيراً وجعل منها رقماً صعباً بالنسبة للأفارقة، وهذا ما سهّل حراكاً إسرائيلياً في إفريقيا محكومة بالاعتبارات والأولويات الاستراتيجية والاقتصادية التي تحقق أكبر منفعة لإسرائيل ثم للأفارقة. وفي تلك المرحلة؛ قامت إسرائيل بتدشين سفارات لها في 11 دولة إفريقية كبيرة.

في أعقاب "الربيع العربي" تمّ التعبير عن الاختراق الإسرائيلي الناعم لدول حوض النيل أشكال عدة لعل أبرزها: (1) الترويج للخيار الإسرائيلي في مواجهة الحركات "الإرهابية" في كل من شرق وغرب إفريقيا. وهذا ما يفسر التغلغل الإسرائيلي الكبير في دول حوض النيل ولاسيما كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا، (2) تدشين أول لوبي إسرائيلي في الكنسيت لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية، (3) استخدام إسرائيل لقوتها الناعمة لتقديم العون للدول الإفريقية في مجالات الزراعة والمياه والطب ومكافحة الإرهاب.

لقد شهدت الأعوام الثلاثة الماضية نشاطاً دبلوماسياً إسرائيلياً كبيراً في إفريقيا، مهّد له وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بزيارته في يونيو 2014م لكل من: رواندا وإثيوبيا وكينيا في شرق إفريقيا، ومن غربها زار غانا وساحل العاج، وهي مناطق تماس مباشرة للدول العربية، سواء السودان ومصر في الشرق، ودول الشمال الإفريقي في زيارته الغرب.

وفي مارس 2016، دشن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو "اللوبي الإسرائيلي الإفريقي لحماية مصالح الطرفين" في المحافل الدولية. ولم يُخف الغرض من هذا اللوبي، وهو مواجهة الطرف العربي وأية محاولات إدانة إسرائيل في المحافل الدولية، حيث قال للسفراء الأفارقة المعتمدين لدى تل أبيب: "أعي أنّ ممثلي دولكم سيصوّتون في المحافل الدولية بما يتماشى مع مصالح إفريقيا، وأنا أرى أن مصالح إسرائيل ومصالح إفريقيا تقريباً متطابقة، ما يعني أن التصويت لصالح إسرائيل هو بالضرورة تصويت لصالح إفريقيا". وهذا هو النهج الذي حرص عليه أول رؤساء حكومات إسرائيل، ديفيد بن

غوريون، في قوله إن الدول الإفريقية ليست غنية، لكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأكثر الدول قوة.

وكان من المقرر أن تعقد إسرائيل قمةً في دولة توغو بحضور 25 دولة إفريقية في نهاية أكتوبر 2017م، لكنها أُلغيت بذريعة الأحداث والتطورات السياسية والأمنية في توغو. وكان الهدف منها كسر الإجماع الإفريقي الداعم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية. وقد عبر عن هذا الهدف بشكل صريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عندما وضع معادلة بسيطة تقوم على أساس امتناع الدول الإفريقية عن التصويت لصالح القضية الفلسطينية، مقابل إبرام عقود في التنمية الاقتصادية والتعاون الأمني بين إسرائيل والدول الإفريقية المعنية. واعتبرت صحيفة "هآرتس" أن إلغاء القمة يعود للضغوطات التي مارستها السلطة الفلسطينية والعديد من الدول العربية على رئيس جمهورية توغو، كما وحثت السلطة الدولية الإسلامية في إفريقيا، على "عدم المشاركة التي من شأنها إظهار الدعم لإسرائيل، ما يتسبب بتراجع النضال الفلسطيني".

جغرافيا الوجود الإسرائيلي في إفريقيا

من الملاحظ أن إسرائيل كانت تتعامل دبلوماسياً واستراتيجياً مع إفريقيا بنظام المربعات الكاملة (sub-regional area) مثل: شمال إفريقيا وشرق إفريقيا وجنوب إفريقيا ووسط إفريقيا، وعليه؛ تبدو جغرافيا التواجد الإسرائيلي واضحة من خلال:

- **منطقة شرق إفريقيا وحوض النيل:** هذه واحدة من أكثر مناطق إفريقيا أهمية بالنسبة لإسرائيل، حيث تقيم إسرائيل بعثات دبلوماسية كاملة في كل من إرتيريا وأثيوبيا وكينيا. ولها بعثة دبلوماسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويرأسها سفير مقيم في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية. أما باقي دول حوض النيل وهي أوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي فإن إسرائيل تعتمد على سفرائها المقيمين في دول الجوار الإفريقية لرعاية مصالحها في هذه الدول. ويمكن فهم زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأربع دول في منطقة حوض النيل، في يوليو 2016م؛ على أنها تنويجٌ لسنوات طويلة من الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا.
- **منطقة غرب إفريقيا:** لا تقل هذه المنطقة أهمية بالنسبة لإسرائيل عن شرق إفريقيا، وتحفظ بعلاقات جيدة مع كافة دول غرب إفريقيا، لكنها تقيم بعثاتٍ دبلوماسيةً كاملة في الكاميرون وكوت ديفوار والسنغال ونيجيريا فقط. وفي عام 1999 تم رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينها وبين موريتانيا إلى مستوى السفارة إلى أن قامت حكومة الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" أوائل عام 2009 بتجميد هذه العلاقات وطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط. وتظهر أهمية تلك المنطقة من خلال الأهمية الجيوسياسية بالنسبة لصانع القرار الإسرائيلي.
- **منطقة الجنوب الإفريقي:** تتميز العلاقات الإسرائيلية مع بعض دول جنوب إفريقيا بالقوة والثبات، وهي عائدة إلى مرحلة نظام الفصل العنصري بسبب قوة الجالية اليهودية هناك، وتقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة مع جنوب إفريقيا وحكومة أنجولا، وهو الأمر الذي سمح لها باختراق منطقة اللوزيفون (إفريقيا الجنوبية الناطقة بالبرتغالية).
- **مصر وشمال إفريقيا:** استطاعت إسرائيل أن تكسر حدة الحصار العربي المفروض عليها منذ قيامها عام 1948 بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر (1978-1979) وتأسيس علاقات دبلوماسية متكاملة مع القاهرة عام 1980. وجرى بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993 تطبيع علاقاتها مع بعض الدول العربية في شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب.

تتباين أهداف ودوافع التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وتتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية... وأهمها على النحو التالي:

• محاصرة المقاومة وشل حركتها وتجفيف منابع تمويلها:

وكان ملفتا للانتباه كيف أن أفيغدور ليبرمان، (وزير الخارجية سابقاً) ومن قلب العاصمة النيجيرية أبوجا في سنة 2010م؛ قد وصف حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية -وبالتحديد حماس والجهاد الإسلامي- بأنها "إرهابية"، وحمّلها مسؤولية تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط. ولا يغيب عن البال كيف أن الطيران الإسرائيلي قصف قافلة في السودان بزعم أنها كانت موجّهة للفلسطينيين أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة 2008-2009م.

وتحاول إسرائيل محاصرة المقاومة الفلسطينية وتقييد حركتها داخل الدول الإفريقية المؤيدة للقضية الفلسطينية، وتقليص حجم المساعدات المالية وتجفيف منابع المالية لحركات المقاومة، مع الأخذ في الاعتبار أن تنظيمًا مثل حزب الله يعتمد كثيراً على الموارد المالية الإفريقية القادمة من ليبيا وليبيريا وساحل العاج وغيرها. لذلك؛ تشجّع إسرائيل التغلغل الأمني هناك تحت مزايم استثمار رجال الأعمال الإسرائيليين في ساحل العاج، كما أقامت شركات للحراسة والأمن لجمع قاعدة بيانات عن رجالات حزب الله في البلد، وخريطة انتشارهم ومستوى تأثيرهم الاقتصادي.

• البحث عن كسب تأييد الأفارقة في المحافل والمنظمات الدولية:

في قارة إفريقيا 54 دولة حاصلة على عضوية الأمم المتحدة من أصل 193 (بالإضافة إلى فلسطين والفاتيكان كدولتين مراقبتين)، أي ما نسبته 27% من الأصوات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وبالتالي فإن وقوف هذه الدول بجانب إسرائيل والتصويت لصالحها كفيلاً بتعطيل أي قرار يصب في غير صالح إسرائيل أو إقرار أي قرار في صالح إسرائيل، وهذا هو الهدف الاستراتيجي الأول لفتح علاقات دبلوماسية إسرائيلية مع دول إفريقيا، وفي ذلك يقول بن غوريون في إحدى خطبه في الكنيست عام 1960م إن الدول الإفريقية ليست قوية ولكن صوته مسموع في العالم واصواتهم في المنظمات الدولية تساوي في قيمتها أصوات الدول الكبرى، فالصداقة الإسرائيلية الإفريقية تهدف في حدها الأدنى إلى تحييد إفريقيا في الصراع العربي الإسرائيلي وفي أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة إفريقيا للوضع الإسرائيلي).

وتحاول إسرائيل ضمان عدم وقوف أي من الدول الإفريقية مع القضية الفلسطينية كما حدث مع السنغال التي تقدمت بمشروع قانون مجرم للاستيطان وصادق عليه مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2016م، وهو ما جعل إسرائيل تتأكد تماماً من أنّ التعاطف مع القضية الفلسطينية لم يمت في مواقف الحكومات والأنظمة الرسمية بإفريقيا جنوب الصحراء.

ويعتبر البروفيسور حسن مكي الخبير في شؤون القارة الإفريقية، والأستاذ بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، أن ثل أبيب تسعى لتوظيف الفلاشا مورا والفلاشا، بما يصب في صالح إسرائيل دولياً، وذلك من خلال الاستفادة بالتوجه العالمي الجديد الرامي إلى إعادة الاعتبار لكل ما هو أسود من خلال الاحتفاء برموز سود مثل: مايكل جاكسون الأب، ديزموند توتو، كولن باول، كونداليسا رايس، نلسون مانديلا، وكوفي أنان، فضلاً عن التلميح بإمكان انتخاب بابا أسود خلفاً للبابا "يوحنا بولس الثاني". ويستطرد مكي: ثل أبيب ستوظف هذا التوجه العالمي بما يصب لمصلحتها من خلال تهجير العرب واستيعاب سود في مجتمعها بغية التأكيد للأفارقة بصفة عامة، بوجود جذور مشتركة تسهّل مهمة عزل العرب عن

إفريقيا، إضافة إلى التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا مورا والفلاشا إلى إثيوبيا، كسادة لبحيرة "تانا"، للعمل على تعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل.

وتعتبر صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الهدف الأساسي من زيارة نتنياهو لإفريقيا (يوليو 2016م) هو عدم الاعتماد على أوروبا كلاعب مركزي ووحيد في الساحة الدولية، لأن أوروبا فعلياً فقدت مركزيتها وخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات مع إفريقيا يدعم إسرائيل في المحافل الدولية، خاصة أنه في فترة سابقة كانت إفريقيا عامل مساعد للقضية الفلسطينية. وتضع إسرائيل نصب عينيها أن عدد سكان إفريقيا سيبلغ خلال عقود مقبلة 2.5 مليار نسمة، وهو ما لا ينبغي تجاهله.

● التحكم بالموارد الاقتصادية والتمدد التجاري في إفريقيا

لا تتورع إسرائيل عن استغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا بعلمها أو بدون وخاصة ما يُستخدم في صناعة السلاح مثل اليورانيوم، حيث اعترف العالم النووي الإسرائيلي "أريئيل بخراخ" عن أن إسرائيل قامت بسرقة اليورانيوم من دول إفريقية دون علمها، بحجة أنّ علماءها كانوا يقومون بأبحاث جيولوجية في صحاري هذه الدول.

وتسعى إسرائيل لإحكام السيطرة على صناعة التتقيب على النفط في إفريقيا، من خلال الشركات الإسرائيلية المنتشرة في عدد من الدول الإفريقية، علماً بأنّ الاحتياط الإفريقي من النفط يصل إلى أكثر من 80 - 100 مليار برميل وفق بعض التقارير التي أصدرتها الأمم المتحدة. وتعتبر إفريقيا سوقاً واسعةً للبضائع الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق بمجالي الزراعة والصناعات العسكرية وصناعة وتصدير الماس. وتسعى لفتح أسواق جديدة في ظل أزمة اقتصادية عالمية وإقليمية، وتعلم إسرائيل أن إفريقيا قارة صاعدة، وقد تم تصنيف سبع دول منها ضمن قائمة أعلى عشرة دول في العالم من حيث معدلات النمو.

ويأخذ التواجد الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا أشكالاً مختلفة، ففي ساحل العاج على سبيل المثال؛ تقوم إسرائيل على إنجاز محطة للطاقة الحرارية باستخدام الغاز الطبيعي بكلفة 500 مليون دولار. وفي إثيوبيا من المقرر أن تتولى شركة كهرباء إسرائيل إدارة كهرباء سد النهضة المثير للجدل وإقامة محطات توليد الكهرباء الخاصة به.

● تصدير وتصريف السلاح الإسرائيلي في إفريقيا

ليس بخاف أنّ إسرائيل متورطة في بيع كميات مهولة من السلاح للأفارقة دولاً وجماعات، علماً بأنّ أغلب السلاح الذي تحمله الجماعات المسلحة هو من صنع إسرائيلي أو وصل إليها من خلال شركات إسرائيلية بعلم الحكومات الإسرائيلية. ووفق معطيات لوزارة الدفاع الإسرائيلية نُشرت في أبريل 2016م؛ فإن الصادرات العسكرية الإسرائيلية بلغت نهاية عام 2015 قرابة 5.66 مليارات دولار، وما وصل الدول الإفريقية من السلاح الإسرائيلي يصل إلى 163 مليون دولار بنسبة 2.5%.

وفي زيارة نتنياهو 2016م؛ أبدت إسرائيل استعدادها لتزويد جيوش جنوب السودان وأثيوبيا وكينيا وتنزانيا بمساعدات عسكرية تشمل طائرات بدون طيار، وسفنا سريعة، ومرشدين عسكريين، ومركبات مدرعة ووسائل تعقب إلكتروني. وبلغ حجم صادرات إسرائيل إلى إفريقيا عام 2015م نحو 1.6%، بينما تصل الواردات من إفريقيا 0.5%. كما بلغ حجم تصدير الألماس المصقول خلال العام 2016م نحو 4.675 مليار دولار، مقابل 4.993 مليار دولار خلال العام 2015، مما يعني انخفاض بنسبة 6.4%، أما استيراد الألماس الخام خلال العام 2016، فقد بلغ 3.246 مليار دولار، مقابل 2.781 مليار دولار خلال العام 2015، أي تمّ تسجيل زيادة بنسبة 16.7% .

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن تجارة الألماس حاضرة وبقوة في التبادل التجاري في مجال السلاح بين إسرائيل والجماعات المتطرفة، حيث تسمح تلك الجماعات لإسرائيل بالتنقيب عن الألماس والموارد الثمينة مقابل السلاح الذي تحصل عليه، وهو ما أجبر الأمم المتحدة على إطلاق مصطلح "تجارة الألماس الدموي" على السلاح الإسرائيلي المستخدم في قتل الإنسان الإفريقي خاصة في سيراليون والكونغو وأنغولا، وقد اتهمت "إسرائيل" في العام 2009 رسمياً من قبل لجنة خبراء في الأمم المتحدة، بالتورط في استيراد الألماس بطريقة غير قانونية من إفريقيا.

• اختراق منظومة الأمن القومي العربي

يقوم الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على قاعدة أن طبيعة العلاقات الجيوستراتيجية بين العرب وإسرائيل لن تمكن أيّاً من الطرفين من تحقيق النصر الحاسم على الطرف الآخر. وعليه، وفي هذه الحالة؛ على إسرائيل أن تسعى لتحقيق الشرعية الإقليمية من خلال الاعتراف التدريجي بوجودها في المنطقة.

وتتظر إسرائيل لتواجدها في إفريقيا اليوم على أنه امتداد طبيعي للأمن القومي الإسرائيلي من ناحية، وتهديد وجود للأمن القومي العربي من ناحية أخرى، وبالتالي؛ وضعت إسرائيل اختراق منظومة الأمن القومي العربي على قائمة أولوياتها، وتمكّنت بالفعل من ذلك.

وخلال سبعة عقود خلت؛ تمكّنت إسرائيل من:

- 1) اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي كمرجع تطل عليه المنطقة العربية.
 - 2) إشعال الخلافات بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، وإقامة سد النهضة (سد الألفية الكبير).
 - 3) تطبيق مبدأ شد الأطراف وتفجير بعض الدول من الداخل مثل السودان وموريتانيا، والمساهمة في انفصال جنوب السودان عن السودان. (4) ضرب المصالح العربية في البلدان الإفريقية.
- وتتخذ إسرائيل من الصراعات المسلحة في إفريقيا مدخلاً لتفعيل نفوذها السياسي والأمني، فلم تكن إسرائيل بمنأى عن الصراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، كما لم يغيب الدور الإسرائيلي عن الصراع المسلح بين جنوب السودان وشماله قبل إعلان دولة الجنوب.

إنجازات إسرائيل في إفريقيا

- بعد عقود من التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا؛ استطاعت إسرائيل فرض جملة من الحقائق على النحو التالي:
- نقلت سياستها في إشعال فتيل الحروب والنزاعات إلى إفريقيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ وقّعت "إسرائيل" معاهدة سرية للتعاون العسكري مع زائير التي طلبت مساعدتها على إثر محاولة الانقلاب الفاشلة فيها، وساعدت الجيش الليبيري في قمع التمرد على النظام، وعقدت معها صفقة عسكرية بملايين الدولارات، ويدرب الخبراء الإسرائيليون الجيش الكاميروني، وباعت لها "إسرائيل" طائرات من نوع "كفيرو عرافا"، ناهيك عن التعاون العسكري الإسرائيلي مع إثيوبيا التي تحتل موقع الصدارة في اهتمامات قادة "إسرائيل" كونها البلد الوحيد غير العربي المطل على البحر الأحمر.
 - إفساد العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة وخاصة بين مصر وإثيوبيا. حيث استطاعت وعبر برنامج المساعدات العسكرية والإنمائية إخراج مصر من إثيوبيا والحبول مكانها، وبدأ فصل جديد من فصول الضغط الإسرائيلي على مصر والسودان عبر أذرعها الإفريقية في إثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية.
 - بناء قواعد جوية وبحرية في دول القرن الإفريقي، لأجل تهديد الأمن العربي والضغط على مصر والسودان. لقد تحولت جميع هذه القواعد إلى مراكز للتجسس على الدول العربية والدول الإفريقية نفسها، كما شكلت دولة الاحتلال فرق عمل

أمنية ومجموعات عسكرية بشكل مشترك مع عدد من الدول الإفريقية، الغاية منها تقوية نفوذها داخل الأجهزة العسكرية والأمنية الإفريقية عبر هذه المجموعات التي تضم الكثير من كبار الضباط الذين تلقوا تدريبهم في المعاهد العسكرية الإسرائيلية أو تدريبوا بواسطة مستشارين إسرائيليين في بلدانهم.

- نتيجة للدعم الإسرائيلي غير المحدود يصنف الجيش الإثيوبي ثالث أهم جيش في القارة الإفريقية بعد مصر والجزائر، ويحتل الموقع 42 عالمياً، بامتلاكه 2300 دبابة، 800 مركبة، 200 صاروخ متعدد، 90 طائرة مقاتلة، 43 طائرة مروحية، بحسب الأرقام التي نشرها موقع "جلوبال باور فاير".
- لقد حصلت إسرائيل على وضعية "عضو مراقب" في منظمة الوحدة الإفريقية، وظلت تحافظ على هذا الوضع حتى عام 2002 حينما جرى حل المنظمة واستُبدل بها الاتحاد الإفريقي كإطار منظم للعلاقات الإقليمية الإفريقية، وحاولت استعادة تلك المكانة فتقدمت سنة 2003م بطلب الانضمام إلى الاتحاد كـ"عضو مراقب" لكن طلبها رُفض، وما زالت تحاول نيل هذه الصفة.
- رعت إسرائيل تمرد جنوب السودان منذ بدايته، وتدرّب كل قادة التمرد في إسرائيل.

أثر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا على القضية الفلسطينية

يشهد العالم تغيرات وتبدلات مكوكية، ولكن من المؤسف أن تقترب فلسطين والقضية الفلسطينية من هوامش قضايا النظام العالمي وخاصة لدى الأفارقة.

كانت القضية الفلسطينية تحظى باحترام وتقدير وتعاطف أكثر من 50 دولة إفريقية على مدار عقود مضت، لكن لم تعد تتمتع بتلك المكانة، بل لم تعد كثير من دول إفريقية تعطي القضية الفلسطينية أية اعتبار، وبعضها يعتبر أن التعاطف مع القضية الفلسطينية بات عبئاً عليهم، وهذا بالتأكيد يؤثر سلباً على مكانة القضية الفلسطينية.

بيد أن علاقات إسرائيل مع إفريقيا لم تمنع تضامناً بعض تلك الدول مع القضية الفلسطينية، وهناك قرارات دولية دانت إسرائيل في مجلس الأمن، لكن تبنيها كان فردياً من بعض الدول الإفريقية، ناهيك عن أن هذه الدول تعرّضت لعقوبات إسرائيلية، مثل السنغال التي تقدمت مع نيوزيلندا وفنزويلا وماليزيا في ديسمبر 2016 بمشروع قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وقد كان أحد أسباب الموافقة عليه موقف إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، التي اكتفت بالامتناع عن التصويت. وكانت النتيجة صدور قرار المجلس رقم 2334 بموافقة 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. لذا قطعت إسرائيل المساعدات المقدمة منها للسنغال، وسحبت سفيرها من هناك. ولم تتحسن العلاقات إلا بعد لقاء ننتيا هو برئيس السنغال على هامش قمة "إيكواس"، حيث تم الاتفاق على عودة السفير، وتعهد داكار في المقابل بدعم ضم إسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد الإفريقي.

لكن؛ كل الحقائق على أرض الواقع تقول بأنّ السلوك السياسي لممثل السنغال في مجلس الأمن كان حالة فريدة لا يمكن البناء عليها أو سحبها على السلوك السياسي لممثلي دول إفريقيا في المحافل الدولية، ومن المؤكد أن علاقات إسرائيل بإفريقيا ألفت بظلالها في المحافل الدولية، وحققت إنجازات كبيرة بالنسبة لإسرائيل.

لقد تحولت أوغندا من صديق للقضية الفلسطينية إلى واحدة من الدول الإفريقية التي تمتنع عن التصويت في أي من القضايا التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في المحافل الدولية، وعلى سبيل الذكر لا الحصر؛ عارضت أوغندا مشروع قرار بشأن القدس في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003، كما امتنعت عن التصويت في قضية جدار

الفصل العنصري الذي أقامته "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية حين طرح اقتراح لتحويل الموضوع إلى المحكمة الدولية، سنة 2004م، وفي أكثر من مناسبة أدانت أوغندا كفاح الشعب الفلسطيني واعتبرته إرهاباً.

وتمكّنت إسرائيل من انتزاع مواقف من بعض الرؤساء الأفارقة الذين اعتبروا أنّ "إسرائيل رمز التقدم والحضارة وأنها ساعدت في بناء إفريقيا ويجب أخذها كنموذج ومصدر إلهام" وفي هذا السياق يؤكد الرئيس الكيني في أغسطس 2008م؛ على أنّ "على الدول الإفريقية الاقتداء بإسرائيل إذا أرادت التقدم والنمو وكما قال أيضاً أحد الزعماء اليوغنديين ليس لإسرائيل مطامع سياسية أو روابط استعمارية وليست منتمية لتكتلات عسكرية...".

وفي أول زيارة رسمية ومعلنة لرئيس جنوب السودان سلفا كير إلى إسرائيل في ديسمبر 2011، قال كير للرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز: "لقد وقفتم إلى جانبنا طوال الوقت، ولولا الدعم الذي قدمتموه لنا لما قامت لنا قائمة"، وجاء كلام سلفاكير تعليقاً على قول بيريز إن علاقة بلاده بقيادة انفصال الجنوب بدأت أثناء حكومة ليفي أشكول في منتصف ستينيات القرن الماضي عندما كان بيريز نائباً لوزير الدفاع.

وامتنعت نيجيريا عن التصويت على مشروع القرار العربي في مجلس الأمن يوم 31 ديسمبر 2014م، الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وهو ما أسهم في إفشال تبني الأمم المتحدة هذا القرار، واعتبر مهند العلكوك، ممثل دولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي، أن امتناع نيجيريا عن التصويت لصالح مشروع القرار العربي يمثل تراجعاً غير محمود في الموقف التاريخي لنيجيريا، الداعم للقضية الفلسطينية.

لم يكن خافياً أنّ القرار النيجيري لم يكن وليد اللحظات الأخيرة. لكن الحسابات الفلسطينية الدبلوماسية تجاهلت مجموعة من التحركات الإسرائيلية والأمريكية باتجاه نيجيريا قبل التصويت، فقد هاتف رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان ليطلب منه عدم تأييد القرار. وضغطت الولايات المتحدة بدورها على نيجيريا من خلال محادثة هاتفية أجراها وزير الخارجية جون كيري مع نظيره النيجيري ضمن حملة أمريكية دبلوماسية شرسة استمرت 48 ساعة فقط لإقناع الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي بعدم التصويت لصالح المشروع المؤيد للشعب الفلسطيني.

وصوّتت كل من توغو ورواندا وكينيا وبوروندي في سبتمبر 2015م، ضد قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية؛ وما يعنيه ذلك من خضوع منشآتها النووية للتفتيش الدولي باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. صحيح أن الحملة ضد القرار تبنتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أنّ هذه الدول ساهمت أيضاً في عدم تمرير القرار.

كما صوّتت نيجيريا ودول إفريقية أخرى، لصالح المرشح الإسرائيلي لرئاسة اللجنة القانونية (اللجنة السادسة) في الأمم المتحدة في 13 يونيو 2016م، ولكن؛ ليس من المنطق أن نلوم نيجيريا على تصويتها لصالح إسرائيل في ظل أنّ 4 دولة عربية على الأقل صوّتت لصالح إسرائيل بجانب الأفارقة، وهو ما أعطى السفير الإسرائيلي "داني دانون" 109 أصوات مقابل 10 أصوات لممثل السويد و4 أصوات لممثلة اليونان و4 أصوات لممثل إيطاليا، وقد امتنع عن التصويت 23 دولة ووجدت 14 ورقة غير قانونية وتم حذفها.

أمّا "جورجي كارلوش" رئيس دولة "الرأس الأخضر" فقد أوعز لسفيره لدى الأمم المتحدة بعد اللقاء الذي جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على هامش اجتماع المنظمة الاقتصادية المشتركة لدول غرب إفريقيا (يوم 3 أغسطس 2017م)، بأن دولته وهي عبارة عن مجموعة جزر تقع غربي إفريقيا لن تصوت ضد إسرائيل في الأمم المتحدة من الآن فصاعداً.

واستعدادًا لجولته الثالثة في إفريقيا، استضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رئيس توغو فاورا غناسينغي على مأدبة عشاء في منزله بالقدس الغربية اغسطس 2017م، وكان من اللافت ما كتبه الرئيس غناسينغي في سجل الزوار: "أحلم بعودة إسرائيل إلى إفريقيا، وعودة إفريقيا إلى إسرائيل"، وردَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوله إن "توغو هي صديقة حقيقية لدولة إسرائيل".

سيناريوهات ومستقبل العلاقة الإسرائيلية الإفريقية

من الملاحظ أن التواجد الإسرائيلي في إفريقيا يسير بخطى واثقة نحو تحقيق أكبر قدر من الإنجازات على نحو ما ذكرنا أعلاه، في ظل تراجع الدور العربي الرسمي وغير الرسمي في إفريقيا، ومن هناك يمكن اعتبار أن التواجد الإسرائيلي في إفريقيا يأخذ ثلاثة احتمالات على النحو التالي:

أولاً: تقلص رقعة التمدد الإسرائيلي في إفريقيا

إذا ما صدقت نوايا الدول العربية بخصوص محاصرة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا والحفاظ على بقايا الأمن القومي العربي، وإذا ما أقرت جامعة الدول العربية خطة تحركٍ عربيةٍ لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية، وإذا ما اقترنت بإرادة وفعل ميداني عاجل مشفوع بالأموال العربية؛ فمن المؤكد أن العرب سيتمكنون من محاصرة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا والعمل على إضاعته قدر الإمكان.

لقد تمكَّن العرب وبالتعاون مع بعض الدول الإفريقية الصديقة من وقف عقد مؤتمر إسرائيل وإفريقيا الذي كان من المقرر عقده في أكتوبر 2017م في توغو بحضور نحو 25 دولة إفريقية.

ومن اللافت للانتباه أنَّ العديد من أنظمة غرب إفريقيا غير مطمئنة لمسألة التقارب مع إسرائيل، وتعتبر أن ذلك يضعها في مرمى الجماعات الإسلامية المسلحة التي بدأ هاجس الخوف من ضرباتها العسكرية يؤرق كثيراً من قادة دول منظمة "إكواس".

ومن المعلوم بالضرورة أن عدم تحرك الدول العربية لوقف التمدد الإسرائيلي في القارة السوداء سيزيد من تمادي إسرائيل وإفريقيا في ضرب الأمن المائي المصري من خلال السيطرة على مياة نهر النيل، حيث كانت إسرائيل تطالب ب0.5% من مياه النهر، أي ما يصل إلى 50 مليون متر مكعب من المياه، وبالتالي؛ بات لزاماً على مصر كزعيم لجامعة الدول العربية أن تحشد كل العرب وتتحرك لوقف التمدد الإسرائيلي هناك قبل ان يتعطلَّ السد العالي بسبب انخفاض منسوب المياه الواصلة إليه.

ثانياً: بقاء العلاقات على حالها

من غير المستبعد أن تبقى الأمور على حالها في حال لم يقوى العرب على المواجهة ولم يتخذوا أية خطوات عملية لمحاربة التمدد الإسرائيلي في إفريقيا، وخاصة في ضوء تمادي العرب في التطبيع مع إسرائيل وآخره الزيارة السرية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى تل أبيب على رأس وفد رفيع المستوى.

وثمة من يعتبر أنَّ حديث الإعلام العبري عن مواجهة عربية وإسلامية قوية لمشروع التوغل الإسرائيلي داخل إفريقيا بواسطة مصر والمغرب لا يخرج عن كونه محاولة لتحقيق انتصار زائف على حساب تلك الدول، خاصة في ظل ما يجمعها من علاقات قوية تحول دون تبني أي تحركات تثير قلق وتخوفات الكيان الصهيوني. حيث تعيش القاهرة وتل أبيب حالة من الانسجام والوفاق غير المسبوقة في تاريخ البلدين، حيث تُعد مصر رمانة الميزان التي تعمل على زيادة رقعة التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال ثقلها الإقليمي وهو ما يأتي في إطار ما يُسمى بـ"صفقة القرن".

أمّا المغرب ورغم ما يبديه من عداة في الظاهر لـ"إسرائيل"، فإن العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً متزايداً، وفي تقرير أصدره اتحاد الصناعات الإسرائيلي بداية الألفية الحالية عن حجم العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين، قال فيه إن المغرب من أقرب الأصدقاء لـ"إسرائيل"، إذ قفز حجم الواردات الإسرائيلية من المغرب بنحو 62%، ووصل إلى 830 ألف دولار في السنة.

ثالثاً: اتساع رقعة التمدد الإسرائيلي في إفريقيا

كل المؤشرات تقول بأن علاقة إسرائيل مع دول إفريقيا ستشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات القليلة القادمة، ومن الملاحظ أن إسرائيل توظف جهداً كبيراً في إفريقيا على كافة الصعد، ولا تخفي إسرائيل أن التوقيت مناسب للتمدد الإسرائيلي بإفريقيا في ظل انهيار كبير لمنظومة النظام العربي، فالعراق منشغل في حرب طائفية، وكذلك سوريا، وتتشغل دول الخليج في مساعدة التيارات المسلحة في المنطقة بجانب انشغالها بحربها ضد اليمن، ولا يختلف الحال كثيراً في كل من ليبيا ومصر والسودان والصومال، أما الجامعة العربية فهي مؤسسة تعيش حالة السبات الكامل ولا ترغب في إزعاج أي من الأطراف الدولية، ولا يكاد الإنسان العربي يرى لها أية أنشطة استراتيجية تخدم حماية مستقبل الأمن القومي العربي.

ويتوقف تطور العلاقات بين الطرفين على عدة اعتبارات منها:

- حجم الملفات المتبادلة بين الجانبين على المستويات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية، ومدى رضى الأفارقة عن حجم الاستثمارات الإسرائيلية في مشاريع البنى التحتية بالمنطقة.
 - مدى التزام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو باتفاق التفاهم مع قادة "إكواس" بتقديم إسرائيل مبلغ مليار دولار للمنظمة في السنوات الأربع المقبلة، لتطوير مشاريع الطاقة الخضراء في الدول الأعضاء.
 - الاهتمام الإسرائيلي الكبير بإفريقيا سياسياً واقتصادياً وأمنياً، واعتبارها امتداداً للأمن القومي الإسرائيلي.
 - تسليم الأفارقة بضرورة الوجود الإسرائيلي الذي بفضلته انتعشت الأسواق والزراعة والاقتصاد وتطورت جيوش بعض الدول هنا.
 - الضعف العام للدول العربية وخاصة دول شمال إفريقيا (المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر) التي لم تتمكن من توظيف للمشارك التاريخي والاجتماعي والثقافي، وللتواصل الجغرافي مع دول فضاء منطقة غرب إفريقيا، مما يصب في صالح الأجنداث الإسرائيلية في المنطقة.
 - غياب التأثير العربي في إفريقيا وخاصة مصر والمغرب وموريتانيا، حيث لم تجد إسرائيل الفرصة السانحة للتوغل في القارة الإفريقية إلا عندما فُرغت الساحة تماماً من الوجود العربي والمصري وخاصة محاولة الاعتقال التي تعرض لها الرئيس المصري مبارك خلال زيارته لأديس أبابا 1995م.
- يبدو واضحاً من السيناريوهات سابقة الذكر أنّ تراجع التمدد الإسرائيلي في إفريقيا أمرٌ مستبعد في المدى المنظور، كما أنّ بقاء الأمور على حالها أمر غير مقبول إسرائيليّاً، حيث تحاول إسرائيل تكثيف جهودها وصولاً إلى مرحلة إحكام السيطرة على الأنظمة السياسية هناك، وبالتالي يصبح سيناريو تمدد الوجود الإسرائيلي في إفريقيا هو الأكثر حضوراً في ضوء ما يجري على الأرض من تطورات سياسية واقتصادية وأمنية بشكل يومي، وهذا بالتالي يضع العرب أمام تساؤل رئيس: ما السبيل إلى وقف التمدد الإسرائيلي في إفريقيا؟

التمدد الإسرائيلي في إفريقيا جعل الأمن القومي العربي أمام تحدٍ كبيرٍ من ناحية، وكسر حالة الحصار العربي المفروض على إسرائيل من ناحية أخرى، وتمكّنت إسرائيل من لعب دور المُحاصر وليس المحاصر وفق نظرية "شد الأطراف" التي اتبعها الإسرائيليون منذ بدء العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وهكذا وضع يفرض على الدول العربية البحث عن حلول خَلّاقة وناجعة لوقف التمدد الإسرائيلي، وفيما يلي أهم الاقتراحات:

- الاتفاق على خطة عربية واضحة المعالم والأركان من أجل التصدي للتمدد الإسرائيلي في إفريقيا، بحيث تحمل طابع الإلزام عربياً على ألا تتجاوزها أي دولة عربية، وتفعيل مبدأ العقوبات على الدول العربية في حال لم تلتزم بهذه الخطة.
- تعزيز العلاقات الدبلوماسية العربية مع الأنظمة الإفريقية، والتأكد من تحسن العلاقات بين الطرفين. وتفعيل الوجود الدبلوماسي الفلسطيني في دول إفريقيا، العمل الجاد لمجابهة الوجود الإسرائيلي هناك.
- تقديم الدعم المالي والتقني المتخصص لبعض المدن الإفريقية التي تشكل ثقلًا كبيراً لدى حكوماتها، والتركيز على الدول الإفريقية ذات التأثير في القارة مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال.
- تعزيز التواصل الثقافي بين المجتمعات العربية والمجتمعات الإفريقية، والتأكيد الدائم على القواسم المشتركة بين العرب والافارقة تاريخياً وانثروبولوجياً.
- تفعيل حركة المقاطعة في إفريقيا، ومطالبة الأفارقة بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، والتحذير من الخطر الإسرائيلي على الشعوب الإفريقية، مع التركيز على دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية وتمويلها وتدريبها على السلاح.
- تعزيز عمليات التبادل التجاري والتجارة الخارجية والتعاون المشترك وفتح المجال أمام بين دول شمال إفريقيا ووسط وجنوب إفريقيا بشكل يخدم الإنسان الإفريقي، واستعادة الوجود العربي السابق في الاسواق الإفريقية.
- فتح المجال أمام الأفارقة المثقفين من أجل الدراسة في الدول العربية كابتعاث أو منح، وهؤلاء سيتحولون إلى سفراء للدول العربية في بلدانهم.
- تعزيز التواصل المجتمعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية والإفريقية، وتنظيم برامج مجتمعية وثقافية مشتركة، مع ضرورة التركيز على الموروث المجتمعي المشترك بينهما.
- تعزيز مبادئ الحوار العربي الإفريقي، والتركيز على النضالات المشتركة بين العرب والأفارقة مثل محاربة الاستعمار والفصل العنصري.